رئيس اتحاد المكاتب والدور الاستشارية الكويتية ينتقد آلية العمل بالمشاريع

السلمان: قرارات في البلدية تطيل الدورة المستندية

بدر السلمان

القرارات تطيل أمد «المستندية» من 182 إلى أكثر من 360 يوماً على الأقل

قال رئيس اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية المهندس بدر السلمان: إن معالي وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير المواصلات عيسى الكندري يتخذ قرارات تطيل الدورة المستندية للمشاريع وتعرقل التنمية وتبرة العمل البيروقراطي، لافتا إلى قرار الوزير بتحويل جميع التقارير الخاصة بمعاملات المشاريع إلى المكتب الفني قبل ارسالها إلى المجلس البلدي، ومصادقة الوزير الكندري على الغاء قرارات من مجالس بلدية بتفويض الجهاز الفني بزحزحة مواقع ومسارات للخدمات المطلوبة للمشاريع الحكومية، بالاضافة إلى قراراته غير الموفقة في تشكيل بعض اللجان ذات العلاقة بالعمل الهندسي والفني.

واكد السلمان ان مثل هذه القرارات تجعل بلدية الكويت تسير باتجاه معاكس لقرارات الحكومة المتعلقة باختصار الدورة المستندية وتسريع المشاريع واختيار الكفاءات بدل من الترضيات والتكسب السياسي، لافتا إلى أن مجلس الوزراء لإهتمامه الخاص باختصار الدورة المستندية والإسراع بإنجاز المشاريع قد شكل لجنة وزارية برئاسة معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة التخطيط والتنمية هند الصبيح لاختصار الدورة المستندية واستخدام الربط الإليكتروني لجميع معاملات المشاريع.

وأوضح السلمان في تصريح صحافي: إن بلدية الكويت ومن خلال هذه القرارات تصر على مزيد من العراقيل والخطوات البيروقراطية وتسير عكس اتجاه الحكومة ، مؤكدا أن هذا القرارات تؤخر المشاريع وتضيف خطوة بيروقراطية جديدة على دورة المشاريع المستندية.

وزاد موضحا: ان التقارير المتعلقة بالمشاريع التي تعرض على المجلس البلدي ولجانه تعاني أصلا من دورة مستنديه طويلة، حيث انه وخلال اعداد البلدية لتقارير المشاريع تمر على مهندسي ورئيس قسم ومراقب ومدير إدارة ورئيس قطاع ومن ثم المدير العام ، مما يعني انها تمر على نحو 6 من المسؤولين في الجهاز الفني بالبلدية يقومون بدراستها وتدقيقها واعتمادها، وان المعاملات العادية لدى الجهاز الفني تستغرق نحو 60 يوما، و المجلس البلدي يستغرق نحو 60 يوما، واذا اضفنا المدة التي سيستغرقها المكتب الفني قبل إرسالها للمجلس البلدي وبعد صدورها من المجلس البلدي نحو 60 يوما على الاقل، وهكذا تسير المشاريع بالبلدية سير السلحفاة بدلا من اختصار الدورة المستندية والتعجيل بإنجاز هذه المشاريع.

وزاد رئيس المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية: والدليل الثاني على اصرار البلدية على عرقلة التنمية هو قيام معالي الوزير بإبعاز من المكتب الفني ومستشاريه باعتماد قرار المجلس البلدي القاضي بالغاء قرارات صدرت من مجالس بلدية سابقة بتفويض الجهاز الفني بالبلدية بدراسة وإقرار الموافقات المطلوبة لتغيير مسارات وزحزحة بعض المواقع لمشاريع حكومية ، موضحا ان الوزير صادق على قرار المجلس البلدي بإلغاء تفويض الجهاز الفني للبلدية بزحزحة مواقع ومسارات لمشاريع الخدمات المطلوبة او مواقع المحولات للمشاريع الحكومية وان تعرض مرة أخرى على المجلس البلدي ولجانه والجهاز الفني والمكتب الفني للوزير ، مما يعني ان كل مشروع سيتاخر 360 يوما بدلا من 180 يوما وذلك إذا كنا متفائلين، هذا غير الفترات التي تستغرقها المساومات والتاخير والمهاوش بين رؤساء اللجان بالمجلس البلدي على اي لجنة يحول هذا المشروع إلى لجان المحافظات او الفنية او القانونية وذلك حسب ثقل المشروع ومن هو صاحبه؟.

وأكد السلمان أن البلدية تعاني حاليا من تخبط في القرارات ذات العلاقة بالعمل الفني والهندسي ، لافتا إلى اتخاذ الوزير لقرارات بتشكيل و الغاء بعض اللجان وعضوية اشخاص لاتناسب خبراتهم وطبيعة العمل بهذه اللجان فمرة مهندسا يترأس قطاع الشؤون المالية والإدارية ، واداري يترأس قطاعا فنيا ، بالإضافة إلى إلغاء لجان فنية مثل لجنة الموافقات التنظيمية والتي أنشات بناء على قرار من المجلس البلدي، ولجنة الخدمات التي تراسها البلدية والمكونة من ممثلين لكافة الجهات الحكومية ذات العلاقة بالخدمات والتي تختصر الدورة المستندية وتجتمع اسبوعيا لتوفير الوقت والحصول على موافقات الخدمات من الجهات الحكومية المختلفة بشكل اسبوعي بدلا من ان تستغرق اشهرا ، وكذلك إلغاء لجنة مزاولة المهنة والتي تعنى بتراخيص المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية والإشراف عليها، هذا بالإضافة إلى تكرار الوجوه في بعض اللجان فمرة عضوا او عضوية في اكثر من اربع لجان وكان هؤلاء رجال او نساء خارقين ويتناقض معالي الوزير بانه يسعى إلى الحفاظ على المال العام ولمنع التكسب من هذه اللجان نرى انه يكرر نفس الأخطاء السابقة التي ينتقدها.

ودعا السلمان إلى ضرورة إعادة تشكيل اللجنة الفنية (الطابع الخاص) ليكون النائب والمقرر وعضوين آخرين على الاقل من الإدارة نفسها (الأنظمة الهندسية) لضمان نصاب انعقادها وليتناسب خبرات اعضائها لنوع وحجم المشاريع المعروض عليها وخاصة أن جميع المشاريع الحكومية ومشاريع القطاع الخاص الكبرى تعرض على هذه اللجنة.

رئيس جمعية التمريض أكد ضرورة أنصاف أفراد التمريض الذين ظلموا في كادر 2009

العنزي نطالب الوزير الصالح باحترام النقابات وجمعيات النفع العام

انتقد رئيس مجلس إدارة جمعية التمريض الكويتية بدر نشمي العنزي وزير المالية انس الصالح لتجاهله النقابات وجمعيات النفع العام وعدم التواصل معها من أجل حل مشاكلها العالقة بالشكل الذي يليق بما تقدمه من خدمات للمجتمع والمنتسبين لها، وقال من يرتضي ان يعمل في موقع سياسي عليه ان يتسع صدره للجميع ويعلم انه في النهاية واجهة للحكومة التي يمثلها من موقعه ،فنحن في جمعية التمريض نشعر بالأسف من تصرفات الوزير خصوصا اننا تعاملنا معه بما يتناسب مع شخصه وموقعه وارسلنا له كتابين من اجل مقابلته لحل مشكلة تعديل كادر أفراد التمريض الكويتيين الذين ظلموا الا انه لم يكلف نفسه بالاعتذار حتى عن المقابلة بل تجاهل الامر ،في الوقت الذي يرحب فيه سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بكل المسئولين عن هذه المؤسسات ويستقبلها برحابة صدر ويعمل على حل مشاكلها، مشيرا الى ان الصالح اذا راجع اي مستشفى او مركز صحي لشكوى مرضية لا سمح الله سيكون او ل من يقوم على رعايته أفراد التمريض وكان عليه ان يقدر ذلك.

واعتبر العنزي ان تصرفات الوزير إنما هو دليلا واضح على ان الرجل لا يولي الجمعيات الأهلية او النقابات اي اهتمام واضح ولا يقدر دورها في المجتمع وهو امر لن نقبله او نسكت عنه خصوصا عندما تكون هناك مظالم للناس ،منوها الى ان الأيام القادمة ستشهد تحركا كبيرا في القضية التي تعمد الوزير تجاهلها وسنجبره على حلها اذا كان الحل بيده ، وأضاف انه لم يكن يتمنى ان تصل الأمور الى ما وصلت اليه الا ان الصالح هو من تسبب في ذلك.

وشدد رئيس جمعية التمرض على ان هناك مشكلة حقيقية ولابد من حلها ولاينبغي ان تستمر الأمور بهذه الصور من البرقراطية ، لافتا الى ان جمعية التمريض تتبنى انصاف أفراد التمريض الذين ظلموا في كادر عام 2009 ووجدت تفاهما وتعاونا من قبل وزير الصحة الدكتور علي العبيدلي والوكيل الدكتور خالد السهلاوي وكذلك من وكيل ديوان الخدمة المدنية محمد الرومي ،لكن الأمور تعثرت عند الوزير انس الصالح الذي لم ينظر في الأمور بشكل جاد او يرد على الكتب التي أرسلت اليه.

بدر العنزي

باعتبارها من مصادر الطاقة غير التقليدية التي تحقق الأمن البيئي

الطاقة الشمسية ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة بالكويت

الطاقة المتجددة يتم من خلالها التحويل الحراري المباشر للاشعاعات الشمسية إلى طاقة كهربائية

الكويت بموقع إستراتيجي مهم جعل منها مركزاً حيوياً للحصول على الطاقة الشمسية

اتخذنا خطوات جادة تجاه توطين الطاقة النظيفة المستمدة من الشمس للاستفادة منها

إنشاء ثلاث محطات طاقة متجددة في منطقة السالمي وافتتاح أولاها عام 2015

«كونا»: تعتبر الطاقة البديلة من أهم الموارد الطبيعية المتجددة التي تتميز بتوافرها بصورة مستمرة وعدم نضوبها بمرور الزمن باعتبارها من مصادر الطاقة غير التقليدية التي تحقق التنمية المستدامة والأمن البيئي.

ومع تزايد الطلب على الطاقة وتطور العصر أصبحت الطاقة البديلة ضرورة استراتيجية ملحة وهدفا مهما لما لها من مزايا وفوائد عدة اهمها تخفيف الطلب الكبير على النفط المهدد بالنضوب وتشكيلها دخلا قوميا لبعض الدول وما يحمل ذلك من عوائد اقتصادية وبيئية وصحية.

ومن أهم مصادر الطاقة البديلة والمتجددة الطاقة الشمسية التي يتم من خلالها التحويل الحراري المباشر للاشعاعات الشمسية الى طاقة كهربائية عبر الخلايا الشمسية دون تكلفة مادية كبيرة او اضرار بيئية.

وتتميز الكويت بموقع استراتيجي مهم جعل منها مركزا حيويا للحصول على الطاقة الشمسية فهي ذات مخزون هائل من تلك الطاقة خصوصا أن معدل سطوع الشمس خلال الصيف يبلغ سبع ساعات تقريبا اي نحو 50 درجة مما يعني وجود فرصة كبيرة لتحويلها إلى طاقة كهربائية مما يسهم في التقليل من الجهد الكهربائي المستمد من محطات توليد الكهرباء والتكلفة العالية لأن الطاقة الكهربائية تكلف الكويت اكثر من ثلاثة مليارات دينار سنويا.

وبسبب زيادة الطلب على الطاقة الكهربائية واستهلاك كميات كبيرة من المواد النفطية فضلا عن التكلفة العالية المصاحبة لإنتاجها بدأت دولة الكويت باخذ خطوات جادة اتجاه توطين الطاقة النظيفة المستمدة من الشمس والاستفادة منها قدر المستطاع وتوعية المجتمع باهمية استخدام هذه الطاقة.

وبدأت عجلة التوطين من خلال اطلاق معهد الكويت للابحاث العلمية لمشروع يتضمن إنشاء ثلاث محطات طاقة متجددة في منطقة السالمي ومن المقرر افتتاح اول محطة مع حلول عام 2015.

وقال مدير برنامج الطاقة المتجددة في المعهد الدكتور سالم الحجرف ان المعهد اطلق خطة طموحة تتضمن انشاء ثلاث محطات تجريبية لإنتاج الطاقة الكهربائية باستخدام تقنيات مصادر الطاقة المتجددة مبينا ان الدراسات اثبتت ملاءمتها للظروف المناخية في البلاد.

واوضح الحجرف في تصريح سابق لوكالة الانباء الكويتية (كونا) ان المحطات الثلاث ستعمل على تغذية الشبكة الكهربائية العامة مباشرة بإنتاجها كاي محطة تقليدية للطاقة مبينا انها تتضمن محطة للطاقة الشمسية الحرارية بسعة 50 ميغاواط ومحطة للطاقة الشمسية الضوئية بسعة 10 ميغاواط ومحطة لطاقة الرياح بسعة 10 ميغاواط ما يشكل مجموعها 70 ميغاواط.

وستوفر هذه المحطات طاقة مساندة لإنتاج الطاقة الكهربائية من المحطات التقليدية وحلا مساعدا لما تعانيه الكويت كل صيف من حاجة ملحة للكهرباء.

وفي هذا السياق اتفقت وزارة الكهرباء و الماء مع معهد الكويت للأبحاث العلمية على انشاء محطة كهرباء في منطقة الشقايا تعمل بالطاقة الشمسية وتنتج 70 ميغاواط بالساعة على أن يتم تسليمها مع حلول عام 2016.

وأطلقت وزارة الكهرباء والماء هذا العام مشروع استغلال الطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية على مباني وزارتي الكهرباء والماء والأشغال تماشيا مع ما تسعى اليه الكويت لتامين 15 في المئة من الطلب على الطاقة مع حلول عام 2030 وتعميم استخدام الطاقة الشمسية على مختلف مؤسسات الدولة وتحويل الكويت إلى بلد صديق للبيئة.

من جهتها اعلنت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي تبنيها مشروع استخدام انظمة الخلايا الكهروضوئية لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية في 150 منزلا يتم اختيارها ضمن معايير محددة بهدف تقليص الاحمال على الشبكة الكهربائية والحفاظ على الموارد النفطية والحد من الاثار البيئية المترتبة عن انبعاث الغازات الضارة المسببة للاحتباس الحراري.

خلال حملة لمراقبة إشغالات الطرق بفرع بلدية حولي

البلدية تجابه التعدي على أملاك الدولة وتحرر 15 مخالفة استغلال مساحة

تسجيل المخالفات

العرض خارج المحلات

الفريق يتخذ الإجراءات بحق أحد المحلات المخالفة

ضرورة الالتزام بلوائح وقوانين البلدية تجنبا للمساءلة القانونية

واصلت الأجهزة الرقابية المختصة ببلدية الكويت بتفعيل دورها الرقابي بتطبيق اللوائح والقوانين الخاصة بإستغلال المساحة أمام المحلات التجارية والقضاء على مظاهر التعدي على الساحات والطرق العامة التي تؤدي إلى عرقلة حركة المشاة .

وفي هذا السياق نفذت مراقبة إشغالات الطرق في فرع بلدية محافظة حولي حملة تفتيشية الخميس الماضي في مناطق السالمية وحولي وسلوى شملت عدد من المحلات لعب الأطفال والمطاعم والمقاهي للتأكد من وجود الترخيص و عدم تجاوز المساحة المرخصة طبقا لشروط وضوابط لائحة و قوانين البلدية المتعلقة بهذا الخصوص ويأتي ذلك في سياق الحملة التي نظمتها إدارة العلاقات العامة ببلدية الكويت بالتعاون مع مراقبات إشغالات الطرق التابعة لإدارات النظافة العامة بأفرع البلديات بالمحافظات الست بهدف تفعيل لائحة تراخيص إستغلال الساحات و الأرصفة العامة تجاريا لمختلف أنشطة المحلات التجارية و التي استهلت بمحافظة الجهراء واليوم حولي و ستتبعها بقية المحافظات حسب الجدول الزمني الذي أعدته الإدارة لتغطية أكبر عدد من المناطق بمختلف المحافظات .

المشاركون في الحملة

و قد ترأس الحملة التفتيشية مراقب إشغالات الطرق بفرع بلدية حولي خالد العازمي وضم الفريق رئيس النوبة (ب) عبد الله العتيبي والمفتشين عبد العزيز العازمي ، حسن الوطري ،علي خلف،مشعل الحماد ،مشعل الصويلان ،ناصر العوضي ، فايز العويمر ، حمود الهدية ، محمد الرومي و من إدارة العلاقات العامة أحمد عبد الراضي وازهار فاروقي.

تحرير المخالفات

وقد أسفرت الحملة عن التفتيش على عدد (23) محل و تحرير عدد(15) مخالفة وتحرير عدد (30) تعهد ومصادرة (250) حبة رقي واشتملت المخالفات على استغلال مساحة بدون ترخيص و تحرير عدد (5) مخالفات بائع متجول.

الخط الساخن

وشددت إدارة العلاقات العامة على أصحاب المحلات بضرورة الالتزام بلوائح و قوانين البلدية تجنبا للمساءلة القانونية و حرصا على تطبيق اللائحة وتهيب بالمواطنين والمقيمين بسرعة الاتصال بالخط الساخن (139) الذي يتلقى الشكاوي على مدار ساعة لمتابعة الشكاوي والتعامل معها وفقا للإجراءات المتبعة من قبل أجهزة البلدية المختصة .

المواطنون والمقيمون مدعوون بسرعة الاتصال بالخط الساخن 139 لبث شكاواهم